

جي بي مورغان يمهد طريق مصر لزيادة الديون الخارجية

24 مليار دولار قروض متوقعة من الأسواق الدولية بعد عودة القاهرة إلى المؤشر



مهد مؤشر جي بي مورغان الطريق أمام مصر للتوسع في الاقتراض من الأسواق الخارجية لمواجهة الأعباء المالية الداخلية المتزايدة، الأمر الذي يندرج بتوسع كبير في وثيرة الديون بالعملة الأجنبية، ويضغط مجدداً على سعر صرف الجنيه المصري أمام سلة العملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار واليورو.

الأدوات المالية الحكومية مع زيادة حجم كل إصدار.

وتتوسع القاهرة إلى تنوع مصادر اقتراضها من الخارج، أملاً في خفض تكلفة الدين العام كجزء من حزمة الإجراءات التي تستهدفها في برامجها الإصلاحية لتنشيط الاقتصاد، وتتطلب هذه المنظومة البحث عن مقرضين جدد لتعجيل مسار خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ويأتي تحرك القاهرة هذه المرة عن طريق تنشيط سوق الأوراق المالية لتوفير السيولة من خلال إعادة تداول أوراق الديون المطروحة في البورصة لتعزيز الطلب على أدوات الدين الحكومية وبالتالي خفض تكلفتها.

وتتوازي مسارات الإيعان في الاقتراض من الأسواق الخارجية مع الارتفاع المتواصل في حجم الدين العام الذي وصل وفق آخر إحصاء إلى مستوى 125.3 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام المالي الحالي ويعادل نحو 28.6 في المئة من حجم الناتج المحلي لمصر.

وتعد تلك المستويات مرتفعة، وتكشف خطط العودة إلى جي بي مورغان فتح القاهرة لسقف الاقتراض الخارجي مدفوعة بحالة التباطؤ الاقتصادي بسبب تداعيات وباء كورونا محلياً ودولياً، إلى جانب البحث عن مصادر جديدة للعملية من أجل سدّ أساط الدين المستحق عليها خلال العام المالي المقبل.

وأوضحت ذلك مستويات الدين العام لمصر عام الخروج من مؤشر جي بي مورغان ومبادرات العودة إليه العام الحالي، حيث سجل الدين الخارجي في يونيو 2011 نحو 34.9 مليار دولار، مقارنة بالمستويات الحالية عند 125.3 مليار دولار، بزيادة قدرها 260 في المئة.

وإلى جانب التوسع في الاقتراض، تواصل القاهرة توسيع دائرة التسليف داخلياً، عبر البنوك والمؤسسات المالية التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة لسد فجوة التمويل.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - كشفت وزارة المالية عن انضمام القاهرة إلى قائمة المراقبة على مؤشر مؤسسة جي بي مورغان للسندات الحكومية للأسواق الناشئة؛ تمهيداً لطرح أدوات الدين الحكومية المصرية على المؤشر.

وتوقعت الدخول بشكل فعال على المؤشر خلال السنة أشهر المقبلة، بما يمهد لعودة مصر إلى المؤشر بعد عشر سنوات من خروجها بسبب تداعيات أحداث ثورة 25 يناير 2011.



محمد سعيد
خطوة تعكس الرغبة في التخلص من الالتزامات قصيرة الأجل



حسام الغياش
75 في المئة قروض محلية و25 في المئة اقتراض خارجي

وقدرت وزارة المالية أن تصل قيمة الإصدارات من أدوات الدين على جي بي مورغان نحو 24 مليار دولار، عبر 14 إصداراً، ما يعزز الوزن النسبي للقاهرة على المؤشر إلى نحو 1.78 في المئة، وبذلك تصبح مصر وجنوب أفريقيا أول دولتين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ينضمّان للمؤشر.

وقال وزير المالية المصري محمد معيط إن الانضمام لمؤشر جي بي مورغان جاء نتيجة مباحثات طويلة مع البنك الأوسع انتشاراً في إصدار أدوات الدين الحكومية، وركزت على إطالة عمر الدين الحكومي وتعديل منحسني العائد، ورفع نسبة مشاركة المستثمرين الأجانب في

حسابات جديدة

وذكر المحلل الاقتصادي حسام الغياش أن انضمام مصر إلى المؤشر لا يتعارض مع خطتها للسيطرة على الديون الخارجية، فالحكومة وضعت خطة تشمل الحصول على 75 في المئة من ديونها من السوق المحلية والنسبة الأخرى عبر الأسواق الدولية.

وأضاف لـ "العرب" أن هذه الخطوة تعزز من حسن إدارة الحكومة لمنظومة الديون الخارجية، لأنه يسمح لها بطرح سندات على الأجنبي بأجل طويلة بغاثة أقل.

ويشير تحليل هيكل الديون الخارجية لمصر إلى أن 90.2 في المئة منه طويلة الأجل، بينما يصل حجم الدين قصير الأجل لنحو 12.3 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بنحو 10.8 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، ما يدفع القاهرة للاقتراض لتغطية أقساط الديون قصيرة الأجل.

الأموال الساخنة إلى سوق الأوراق المالية المصرية، لكن حل تلك المشكلة يكمن في اتباع القاهرة لسياسات خفض العائد على السندات والديون المصرية ما يجلب مصر شريحة كبيرة من هذه التدفقات الساخنة.

وأشارت بيانات وزارة المالية المصرية إلى أنه مع انتقال مصر من قائمة المراقبة على جي بي مورغان للمؤشر الفعلي، فمن المتوقع أن يتم ضخ نحو 4.4 مليار دولار استثمارات إضافية جديدة داخل سوق الأوراق المالية الحكومية المصرية من

أذون وسندات خزانة وبالتالي تحقيق استراتيجيات إدارة الدين في خفض التكلفة. ويفتح هذا الاتجاه أيضاً تنشيط سوق السندات في البورصة التي تعتمد بشكل رئيسي على تداولات الأسهم فقط، ما يجعل مصادر الديون عبر مؤشر جي بي مورغان، إلا أنه يفتح نافذ جديدة لعودة الأدوات المالية المتداولة في السوق.

مصر في الاقتراض وزيادة قيمة الديون الخارجية، ولا يعد هذا مؤشراً سلبياً، كما أنه لا يمكن لأي دولة صافية ديونها الخارجية خلال فترة قصيرة، بل يتم النظر عند إعداد الموازنة العامة للدولة كل عام إلى قدرتها على تحقيق فائض أولي أم لا.

وأكد أن الحكومة تستهدف من العودة إلى المؤشر تغيير هيكل الديون الخارجية بشكلها الحالي واستبدالها بديون جديدة، بشروط أفضل من ناحية تكلفة التمويل ومدة القرض، وهي خطوات تمكن من السيطرة على الديون الخارجية.

ورجح أن يصل قيمة أول طرح لمصر عبر مؤشر جي بي مورغان إلى 5 مليارات دولار، وهي تعادل قيمة آخر طرح نفذته القاهرة بالأسواق الدولية العام الماضي. ورغم المزاي التي يمكن جنيها من خلال تنوع مصادر الديون عبر مؤشر جي بي مورغان، إلا أنه يفتح نافذ جديدة لعودة

وتبلغ قيمة القروض الحكومية الداخلية في العام المالي الحالي نحو 59 مليار دولار على هيئة أذون خزانة وغيرها من الأدوات المالية، بينما يصل إجمالي حجم الاحتياجات الحكومية التمويلية المختلفة في العام نحو 63.2 مليار دولار، ما يندرج بالتوسع في الاقتراض.

ويزيد تشابك أوضاع الدين الداخلي من عبء فوائد الدين على الموازنة العامة للدولة الذي تجاوز نحو 33 في المئة من حجمها الإجمالي بعد أن بلغ حجم الفوائد نحو 36 مليار دولار.

وقال محمد سعيد محلل أسواق المال، إن انضمام مصر إلى مؤشر جي بي مورغان للسندات بعد خروجها سببه تحسن التصنيف الائتماني، ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبق في نهاية عام 2020. وتوقع في تصريح لـ "العرب" أن تستمر

صناعة الألبسة في الأردن تعاني من نزيف الخسائر

التركيز على المواد الغذائية في رمضان يصيب سوق الملابس والأحذية بالكساد

ثابتة تشمل الإيجارات والرواتب والتراخيص وكلفة الكهرباء. والقت جائحة كورونا بتداعيات سلبية كبيرة على قطاع الصناعات الجلدية والنسيج، أدت إلى تراجع الطلب في الأسواق المحلية والدولية، وعدم توفر السيولة، وتوقف الإنتاج في أثناء فترات الحظر الشامل.

وسجل قطاع النسيج انخفاضاً في الصادرات بأكثر من 15 في المئة خلال 11 شهراً من 2020 لتصل إلى 1.1 مليار دينار مقارنة مع 1.3 مليار دينار للفترة نفسها من 2019 أي بخسارة مقدارها 200 مليون دينار من صادراته.



مفردية
قطاع الألبسة والأحذية متوقف بشكل شبه كامل

ورغم آثار الوباء تمكن قطاع النسيج الأردني من المحافظة على العمالة، وتجنب عمليات التسريح التي اضطرت إليها العديد من المصانع لمواجهة انهيار الطلب وتقلص الماربيح. وتعتبر الصناعة الأردنية أحد أهم الأعمدة الأساسية في بناء الاقتصاد المحلي في ظل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي تعاني من أزمة مالية منذ سنوات.

وتظهر الأرقام أن مساهمة الصناعة تصل إلى أكثر من 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر أكثر من 200 ألف فرصة عمل للمواطنين، أي ما يعادل 20 في المئة من القوى العاملة في الأردن.

ورأى أن توسيع ساعات الدوام وإلغاء الحظر بكل أنواعه سيسهم بتخفيف الأضرار بالأسواق وسيمحى المواطنين حرية التسوق في الوقت الذي يناسبهم بعيداً عن الاكتظاظ والتباعد الجسدي وبما يتوافق مع الإجراءات المتخذة لمكافحة الوباء، مؤكداً أن ذلك سينعكس على نشاط القطاعات المتضررة وإنعاش أعمالها.

وأكد أن تركيز الجهات الرسمية على التوعية ووضع الكمامة والتباعد الجسدي وربطها بمزاي، أفضل للاقتصاد الوطني من استمرار الحظر والإغلاقات التي أضرت بمجمل القطاعات التجارية وكبدتها خسائر عميقة وكبيرة.

وتذكر دية، أن مستوردات المملكة من الألبسة والأحذية انخفضت بحدود 50 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، وتراجعت إلى نحو 35 مليون دينار، مقارنة مع 70 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي 2020.

وتأتي غالبية مستوردات المملكة من الألبسة والأحذية من تركيا والصين إلى جانب بعض الدول العربية والأوروبية والآسيوية. ويضم قطاع الألبسة والأحذية والإقمشة الذي يشغل 56 ألف عامل، أكثر من 11 ألف منشأة تعمل بمختلف مناطق المملكة.

ويوجد في السوق المحلية 180 علامة تجارية من الألبسة والأحذية تستثمر داخل المملكة. وحسب البيانات سجل قطاع الألبسة والأحذية خسائر بلغت نحو مليون دينار عن كل يوم حظر شامل العام الماضي، حيث تشمل الخسائر تكاليف تشغيلية

أن الجميع استعد للموسم من خلال توفير البضائع المناسبة من الألبسة والأحذية وبميويلات مختلفة تناسب طبيعة السوق المحلية.

وأشار إلى أن النقابة قدمت مقترحات عدة للجهات الرسمية تتعلق بألية عمل القطاع خلال شهر رمضان وإسباماً لفترات بعد الإفطار وتضمنت عدة بدائل تناسب مع الظروف الصحية والواقع الوبائي، وبخاصة أن العديد من دول الجوار فتحت مراكز التسوق على مدار الساعة.

وأوضح دية أن "تجار القطاع ينتظرون قرارات رسمية لتخفيف الحظر الجزئي والشامل أيام الأسبوع، وعودة الحياة إلى طبيعتها بصورة تدريجية"، مؤكداً أن "استمرار الوضع الحالي سيعيق الصعوبات على التجار والعاملين لديهم".

ولفت إلى أن تجار القطاع يعلقون أملاً كبيرة على عيد الفطر المبارك لتعويض جزء من الخسائر التي لحقت بهم منذ بدء انتشار وباء كورونا، مبيناً



حركة تسوق طفيفة

خيم شبح الخسائر على صناعة الألبسة الأردنية في ظل استمرار الحظر الجزئي حيث تسبب ضيق الوقت في الأزدحام المروري وعطل التسوق، الأمر الذي أصاب كامل القطاع بشلل وضرب المبيعات التي بلغت معدلات متدنية، في ظل استمرار مطالب بتخفيف القيود لتعويض الخسائر مع حلول عيد الفطر.

لجهة ترتيب الالتزامات المترتبة عليهم، والمستحقات المالية المطلوبة، في ظل وجود أعداد كبيرة منهم لم يعد بمقدورهم الاستمرار بتجاريتهم.

عمان - سجل قطاع الألبسة الأردني خسائر كبيرة نتيجة انخفاض معدلات المبيعات بفعل قيود الإغلاق وقلّة حركة التسوق من دفع إلى المطالبة بتدخل عاجل لإنقاذ التجار الذين باتوا يكافحون ضغوطاً كبيرة حالت دون إيفائهم بالتزاماتهم.

وفي هذا السياق أكد نقيب تجار الألبسة والأحذية والإقمشة منير دية، أن "تجارة القطاع باتت على المحك، في ظل استمرار 'عواصف' جائحة فيروس كورونا، مطالبا بسرعة إنقاذها". ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن دية قوله إن "نشاط قطاع الألبسة والأحذية التجاري متوقف بشكل شبه كامل عن العمل منذ بداية شهر رمضان، لتوجه المواطنين نحو شراء السلع الغذائية والرمضانية، واستمرار الحظر الجزئي".

وأضاف أنه إزاء هذه الظروف إلى جانب الإزدحامات المرورية وقصر الوقت لم يعد بمقدور المواطن التسوق بشكل مريح وشراء البضائع غير الرمضانية، مؤكداً أنه أثر على مبيعات الألبسة والأحذية التي انخفضت بشكل لافت مقارنة مع الفترة التي سبقت دخول رمضان.

وأشار إلى أن العديد من متاجر القطاع تسجل منذ عدة أيام مبيعات صفرية، ما يشكل ضغوطاً على التجار